٤٠٠٥٠٨٣١-٠٠٠١٥-٢

بيان مشترك

بمناسبة اليوم العالمي للمفقود صدر البيان التالي عن: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية، سوليد، لجنة المتابعة لدعم قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

سنة بعد سنة، عهد بعد عهد، حكومة بعد حكومة، لجنة بعد لجنة، يبقى مصير أهالينا مغيبا" وغائبا" عن أي اهتمام رسمي جدي.
منذ ١٤ شباط الماضي، تاريخ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتداعيات هذا الحدث تتوالى حتى اليوم. لقد مر اللبنانيون من حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى ليس أقلها انسحاب الجيش السوري من لبنان بعد ٢٩ عاما" من الوصاية وما تخللها من أحداث أدت إلى توقف الحرب اثر اتفاق الطائف العام ١٩٩٠.
طالعتنا السلطة الجديدة، معارضة الأمس، بشعارات الديمقراطية وبناء الدولة وطي صفحات الماضي. وتوالت حفلات المصالحات من عودة المنفيين، إلى خروج المسجونين، إلى تحالفات انتخابية بين أعداء الأمس، أمراء الحرب، مسؤولي اليوم، كتأكيد على المصالحة بين اللبنانيين.
كلا أيها السادة، تنتهي الحرب فعلا" عندما تتحمل الدولة، التي أنتم قيمون عليها، مسؤولية ضحايا هذه الحرب، جميع ضحاياها.
أهالي المعتقلين والمفقودين في السجون السورية علقوا أجسادهم وآمالهم على رصيف مكتب الأمم المتحدة في بيروت منذ خمسة أشهر ونيف، لم يحصلوا حتى اليوم على التفاتة جدية تريح عذاباتهم وانتظارهم.
أهالي المعتقلين والمفقودين في سجون العدو الإسرائيلي لم يسمعوا يوما" من المسؤولين الخطوات التي تتخذها السلطة من أجل القيام بخطوات جدية تؤدي إلى إطلاق سراح ذويهم.
أهالي المخطوفين والمفقودين على أيدي المتقاتلين في لبنان ما زالوا يطالبون بالكشف عن مصير أحبائهم أحياء كانوا أم أمواتا، ولا من مجيب على نداءاتهم.
ألا تستأهل المصالحة معرفة الحقيقة من أجل طي صفحة عذابات هؤلاء الأهالي؟
أو ليست هذه الشريحة من الناس من اللبنانيين ومن المقيمين على أراضيه؟
أو تعتقدون أنهم معنيون بصفقات مصالحاتكم إذا لم تضعوا حدا" لعذاباتهم؟
ألا تظنون أنهم يرتعدون على المستقبل الذي تعدون به عندما يسمعون أن لا أحد يأسف على ما اقترف في الماضي؟
من حقنا أن نطلع على كل خطوة تتخذها الحكومة من أجل إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين أينما كانوا، وأيا" تكن الجهة المسؤولة عن إخفائهم. وندعو السادة النواب إلى مساءلة الحكومة في هذا المجال.

2005-831-0001b-2

من حقنا على الحكومة أن تقوم بمسؤولياتها لجهة الكشف عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين والإفراج الرسمي والعلني عن تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين واتخاذ الإجراءات المترتبة عن نتائجه. وأيضا" نطالب المجلس النيابي بالقيام بواجباته ومساءلة الحكومة عن هذه القضية.

وبهذه المناسبة العالمية، يهمنا أن نؤكد أن ما حصل من جرائم إخفاء قسري، سواء على يد الميليشيات اللبنانية أو القوى الإقليمية التي كانت على الأراضي اللبنانية، يعتبر جرائم مستمرة ضد الإنسانية، ولا تنتهي إلا بمعرفة مصير جميع ضحايا هذه الجرائم.

وهنا نؤكد أن القانون الدولي ينص بصراحة على أنه لا يوجد أي قانون عفو، سواء كان خاصا" أو عاما"، يعفي مرتكبي هذه الجرائم من مسؤولياتهم.

بيروت في ٢٠٠٥/٨/٣١